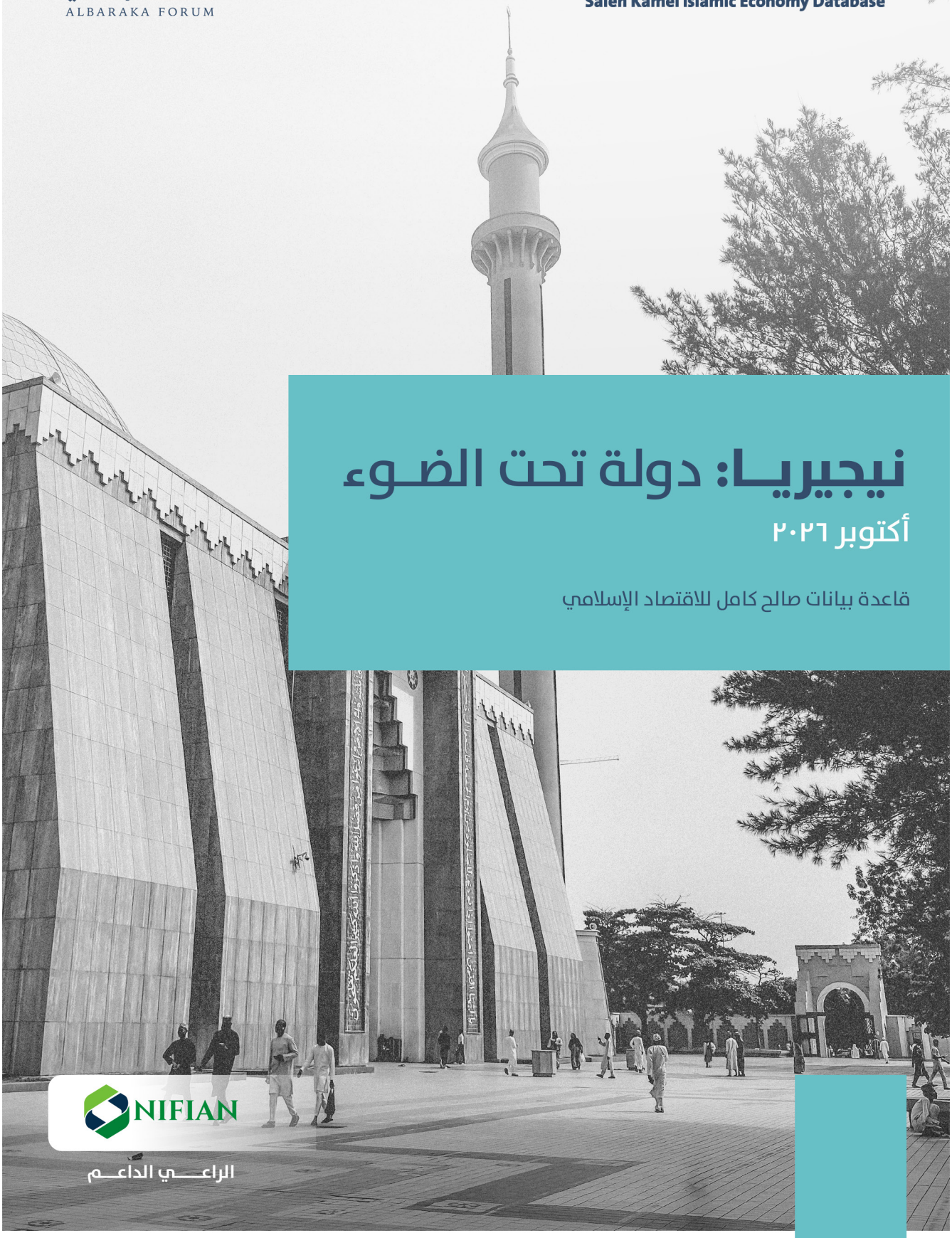
منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي
ALBARAKA FORUM

قاعدة بيانات صالح كامل للاقتصاد الإسلامي
Saleh Kamel Islamic Economy Database



نيجيريـا: دولة تحت الضـوء

أكتوبر ٢٠٢٦

قاعدة بيانات صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

NIFIAN
الراعـــي الداعـــم



عدد السكان

٢٣٧.٥
مليون نسمة

العاصمة

أبوجا

العملة

النيرة النيجيرية (NGN)

الناتج المحلي الإجمالي 2025

٢٩٠.٧٩
مليار دولار أمريكي

نمو الناتج المحلي الإجمالي (النسبة السنوية)

٤٪

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2025

١٢٢٤.٢٥
دولار أمريكي

التضخم أسعار المستهلك (النسبة السنوية)

٢٣٪

١ نظرة عامة على القطاع الاقتصادي

ساهمت الإصلاحات الاقتصادية الكلية في نيجيريا منذ عام **٢٠٢٣** في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والقدرة على الصمود. وازدادت وتيرة النشاط الاقتصادي في عام **٢٠٢٥**، حيث ظل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند نحو **٤٪**، مدعومًا بشكل رئيسي من قطاع الخدمات، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، والقطاع المالي، والعقارات، إلى جانب نشاط أقوى في الزراعة والبناء. ورغم أن التضخم بقي مرتفعًا، فقد انخفض من **٣٣.٢٪** في عام **٢٠٢٤** إلى **٢٣.٠٪** في عام **٢٠٢٥**، مما يعكس تشديد السياسة النقدية، وتراجع تقلبات سعر الصرف، وتحسن الإنتاج الزراعي. وفي الوقت نفسه، أصبحت المراكز الخارجية والمالية للبلاد أقل اعتمادًا على ديناميكيات أسعار النفط.

وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لنيجيريا في عام **٢٠٢٥** نحو **٢٩٠.٧٩ مليار دولار أمريكي**، فيما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي **١,٢٢٤.٢٥ دولار أمريكي**. وعلى الرغم من تحسن النمو الاقتصادي، ظل الاقتصاد يواجه تحديات كلية كبيرة، ويشير البنك الدولي إلى أن الإصلاحات الأخيرة في السياسات المالية والنقدية وسوق الصرف الأجنبي قد ساهمت في تعزيز الاستقرار الكلي، بما في ذلك زيادة قوة الاحتياطيات من النقد الأجنبي وتحسن الإيرادات المالية. ومع ذلك، فإن ارتفاع تكاليف المعيشة، وانتشار الفقر، ومعوقات البنية التحتية، والضعف الهيكلي ما زالت تحدّ من قدرة النمو الاقتصادي على تحقيق تحسينات ملموسة في رفاه الأسر[1].

٢ نظرة عامة على التمويل الإسلامي في نيجيريا

طوّرت **نيجيريا** قطاعاً متنامياً للتمويل الإسلامي، وإن كان لا يزال صغيراً نسبياً مقارنة بالنظام المالي التقليدي. ويُشار في نيجيريا إلى التمويل الإسلامي عموماً بمصطلح "التمويل غير القائم على الفائدة الربوية"، ويشمل المصرفية الإسلامية، الصكوك، التكافل، صناديق الاستثمار، وغيرها من المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة. توفّر المصرفية الإسلامية شكلًا بديلًا من الوساطة المالية يقوم على مبادئ الشريعة، بما في ذلك حظر الربا، وتقاسم المخاطر والأرباح والخسائر، وتجنّب الغرر المفرط، والاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المباحة. وتُقدَّم الخدمات المالية من خلال عقود متوافقة مع الشريعة مثل المشاركة، المضاربة، الإجارة، والمرابحة. وقد وضع البنك المركزي النيجيري (CBN) الإطار التنظيمي للمصرفية غير القائمة على الفائدة الربوية وحدّد المتطلبات الخاصة بالمؤسسات التي تقدّم هذه الخدمات. ويعكس تطوّر المصرفية الإسلامية في نيجيريا التوسع العالمي الأوسع نطاقًا للتمويل الإسلامي، ويتأثر بعوامل تشمل التطور التنظيمي، ووعي الجمهور، والقدرات المؤسسية، والقدرة على معالجة التحديات التشغيلية.

هيكل الصناعة

المصرفية	إدارة الأصول	التكافل	اقتصاد الحلال
٨ بنوك تقدم خدمات مصرفية دون فوائد	٢١ صندوقاً مالياً مسجّلاً للمعاملات الحلال	٥ مُشغّلين مُرخّصين	استراتيجية وطنية (فبراير ٢٠٢٦)
٥ بنوك غير ربوية بشكل كامل و ثلاث (٣) نوافذ إسلامية تابعة لبنوك تقليدية.	صافي قيمة الأصول ١١٠٠ مليون دولار (سبتمبر ٢٠٢٦)؛ صندوق التقاعد بقيمة ٣٥٢.٥ مليون دولار	أصول بقيمة ٧١.٣ مليون دولار؛ رأس مال ٣.٥ مليون دولار	الاعتماد: دليل التنمية البشرية (HDI)؛ المعايير: منظمة المواصفات النيجيرية (SON)، نظام الاعتماد الوطني النيجيري (NiNAS)

٣. الجدول الزمني لأبرز المحطات

تطوّر التمويل الإسلامي في نيجيريا عبر سلسلة من المحطات التنظيمية والمؤسسية والسوقية المهمة. ويُلخّص الجدول التالي أبرز التطورات التي أسهمت في تأسيس وتوسيع نطاق التمويل غير القائم على الفائدة في نيجيريا .

صدور مرسوم المصارف والمؤسسات المالية الأخرى رقم ٢٥ (BOFID)

١٩٩١

منح مرسوم البنوك والمؤسسات المالية الأساس القانوني الأول لنظام مصرفي يختلف عن المصرفية التقليدية في نيجيريا. وقد خوّل الرئيس (بناءً على توصية البنك المركزي النيجيري) تحديد الحد الأدنى لرأس المال المدفوع بحسب فئة البنك، وأنشأ فئة مصرفية مستقلة تحت اسم "المشاركة في الأرباح والخسائر"، برأسمال مدفوع أولي قدره خمسون مليون نيرة (₦٥٠,٠٠٠,٠٠٠).

انضمام نيجيريا إلى البنك الإسلامي للتنمية (IDB)

٢٠٠٥

الحصول على العضوية لتمكين نيجيريا من الاستفادة من قروض البنك الإسلامي للتنمية الخالية من الفائدة الربوية لصالح الدول الأعضاء.[٢]

إطلاق أول صندوق استثماري مشترك غير قائم على الفائدة الربوية.

٢٠٠٨

إدخال أول صندوق استثماري مشترك غير قائم على الفائدة الربوية، مما وسّع نطاق التمويل الإسلامي ليشمل أدوات الاستثمار الجماعي.[٣]

إصدار البنك المركزي النيجيري مسودة الإطار التنظيمي والرقابي

٢٠٠٩

صدرت أول مسودة في **مارس ٢٠٠٩** في عهد محافظ البنك المركزي آنذاك البروفيسور تشارلز سولودو شوكوما، وكانت أول إطار تنظيمي ورقابي رسمي مخصص للمصرفية الإسلامية (غير القائمة على الفائدة الربوية) في نيجيريا.

إطار المصرفية غير القائمة على الفائدة؛ ترخيص بنك الجيز وبنك بنك ستاندبيك آي بي تي سي

٢٠١١

في **يونيو ٢٠١١**، أصدر البنك المركزي النيجيري إرشادات تنظيم ورقابة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية غير قائمة على الفائدة في نيجيريا، إلى جانب إرشادات حوكمة الشريعة للمؤسسات المالية غير الربوية، متناولاً الترخيص، الرقابة، الحوكمة المؤسسية، وحوكمة الشريعة. وقد وفّر ذلك يقيناً تنظيمياً أكبر وشكّل نقطة تحول مهمة نحو إضفاء الطابع المؤسسي الرسمي على المصرفية الإسلامية. وفي نهاية **ديسمبر ٢٠١١**، مُنح بنك جيز ترخيصاً كبنك غير ربوي كامل بتفويض إقليمي، كما حصل بنك ستاندبيك آي بي تي سي على موافقة لتقديم منتجات مصرفية لا ربوية (إسلامية).[٤]

٢٠١٢ — إدخال مؤشر لوتس الإسلامي في سوق نيجيريا للأوراق المالية (NGX)

إطلاق مؤشر لوتس الإسلامي، الذي أتاح قناة للاستثمار المتوافق مع الشريعة في سوق رأس المال النيجيري.[٥]

٢٠١٧ — إطلاق برنامج الصكوك السيادية

توسّعت صناعة التمويل غير الربوي في نيجيريا خارج نطاق المصرفية مع إطلاق برنامج الصكوك السيادية، وهو تطور مهم في سوق رأس المال الإسلامي في البلاد.

٢٠٢١ — خطة رئيسية مُعدّلة لسوق رأس المال / هيئة الأوراق المالية (SEC).

وضعت الخطة الرئيسية المعدّلة لهيئة الأوراق المالية أهدافاً لزيادة المنتجات المتوافقة مع الشريعة، وتعزيز مشاركة المستثمرين، ورفع القيمة السوقية للصكوك.[٦]

٤. الإستراتيجية التنظيمية والمؤسسية

٤-١ إطار واسع قائم على التعايش

وضع البنك المركزي النيجيري (CBN) إطاراً تنظيمياً يعترف بالمصرفية غير الربوية باعتبارها وسيلة للوساطة المالية الإسلامية، ويسمح بنماذج مؤسسية متعددة تشمل البنوك الكاملة، الشركات التابعة، الفروع، والنوافذ التابعة للبنوك التقليدية. وقد مكّن هذا الإطار البنوك التقليدية من تقديم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى جانب عملياتها التقليدية، وذلك بموافقة البنك المركزي النيجيري ووفقاً لمتطلبات المحاسبة المنفصلة والفصل بين الأموال. وكان بنك ستاندبيك آي بي تي سي ، الذي حصل على الموافقة في عام **٢٠١١**، من أوائل البنوك التقليدية التي قدمت خدمات مصرفية غير ربوية بموجب هذا الإطار.[٧]

٤-٢ الحوكمة الشرعية

نظرًا لأن ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية يُعد من السمات الأساسية والمميزة للتمويل الإسلامي، فإن الإطار التنظيمي يُلزم المؤسسات المالية غير القائمة على الفائدة بإنشاء لجنة استشارية من الخبراء أو لجنة استشارية شرعية، تتولى تقديم التوجيهات والإرشادات الشرعية المتعلقة بالمنتجات والخدمات والعقود والمعاملات المالية. وفي هذا السياق، تؤكد المبادئ التوجيهية الصادرة عن البنك المركزي النيجيري (CBN) بشأن الحوكمة الشرعية ضرورة تمتع هذه اللجنة بالاستقلالية في أداء مهامها، وأن تشمل مسؤولياتها المراجعة والتدقيق الشرعي. ولا يقتصر الهدف من هذا الهيكل التنظيمي للحوكمة على ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية فحسب، بل يمتد أيضًا إلى تعزيز ثقة الجمهور في المؤسسات المالية غير القائمة على الفائدة، ودعم التنمية المستدامة لقطاع التمويل الإسلامي.[٨]

٤-٣ تطوير أدوات سوق رأس المال الإسلامية (الصكوك)

بـدأت **رحلـة الصكـوك في نيجيريـا** بإصـدار صكـوك ولايـة أوسـون بقيمـة (**٨.٤ مليـون دولارأمـريكي**) عـام **٢٠١٣**، وهـو أول صكـوك دون سـيادي في الـبلاد، خُصـص لتمويـل البنيـة التحتيـة التعليميـة. تلا ذلـك إصـدار أول صكـوك سـيادية للحكومـة الفيدراليـة بقيمـة " **٧٤.١مليـون دولار أمـريكي** " عـام **٢٠١٧**، ثـم إصـدار ثـانٍ بقيمـة **٧٤.١مليـون دولار أمـريكي عـام ٢٠١٨**، وُجهـت عائداتـه لتمويـل **٢٨ مشروعًا** للطـرق في مختلـف أنحـاء نيجيريـا. وبحلـول عـام **٢٠٢٢**، توسـع سـوق الصكـوك ليشـمل الصكـوك "الشركاتيـة والـخضراء"، مما يعكـس تنـوع أدوات سـوق رأس المال غير الربويـة في نيجيريـا. ويعكـس تقريـر الصكـوك الصـادر عـن السـوق الماليـة الإسلاميـة الدوليـة (IIFM) لعـام **٢٠٢٦** هـذا النمـو، حيـث يصنـف نيجيريـا ضمـن الـدول الناشـئة في سـوق الصكـوك الإسلاميـة العالميـة. وبنهايـة عـام **٢٠٢٥**، بلـغ إجمالي الإصـدارات التراكميـة للصكـوك الإسلاميـة في نيجيريـا **١٧ إصـدارًا** منـذ أول إصـدار لهـا عـام **٢٠١٣**، بقيمـة إجماليـة بلغـت نحـو **٣.٠٩ مليـار دولار أمـريكي**، وهـو مـا يمثـل **٠.١٢%** فقـط مـن إجمالي قيمـة إصـدارات الصكـوك الإسلاميـة على مسـتوى العـالم. وقـد اسـتحوذ السـوق المحلي على النصيـب الأكبر مـن هـذه الإصـدارات، بواقـع ١٦ إصـدارًا بلغـت قيمتهـا نحـو **٢.٩٤ مليـار دولار أمـريكي**.

وبلغـت الصكـوك القائمـة في نيجيريـا نحـو (**٢.٢ مليـار دولار أمـريكي**)، أي مـا يعـادل (**٠.٢٢%**) مـن إجمالي الصكـوك العالميـة القائمـة حتـى **٣١** ديسـمبر **٢٠٢٥**، مدعومـة جزئيًـا بإصـدار سـيادي عـام **٢٠٢٠** بقيمـة (**١٢٠.٤ مليـون دولار أمـريكي**) لصكـوك الإجـارة لمـدة سـبع سـنوات تسـتحق في **يونيـو ٢٠٢٧**. إلى جانـب نشـاطات الإصـدار، تتمتـع نيجيريـا أيضًـا بحضـور مـؤسسي ضمـن البنيـة التحتيـة الأوسـع للسـيولة الإسلاميـة؛ إذ يشـغل بنكهـا المركـزي مقعـداً في مجلـس إدارة المؤسسـة الدوليـة لإدارة السـيولة الإسلاميـة، كما تـم إدراج بنـك الجيـز مؤخـراً ضمـن قائمـة المتعامـلين الرئيسـيين الذيـن أُضيفـوا إلى شـبكة التوزيـع العالميـة المتنامية التابعـة لتلـك المؤسسـة.



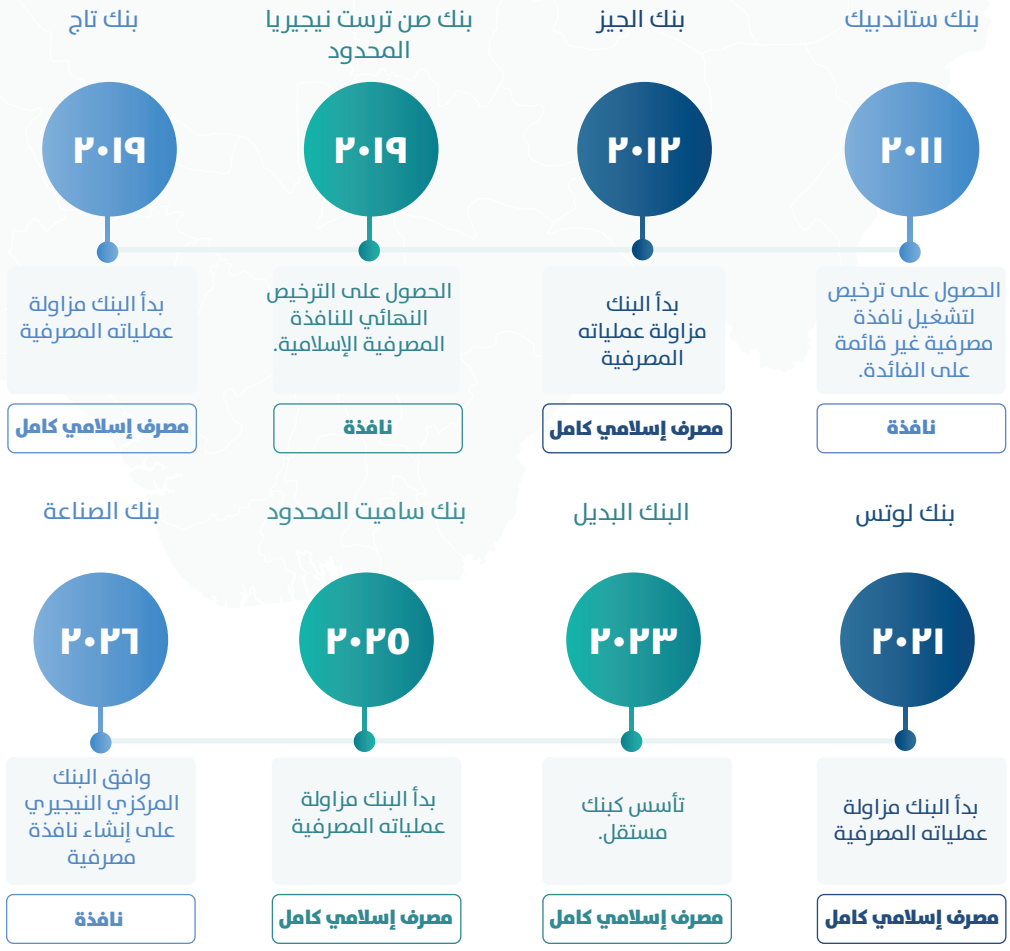
٥ صناعة التمويل الإسلامي في نيجيريا

تتكـوّن **صناعـة التمويـل الإسلامـي في نيجيريـا** مـن مجموعـة متنوعـة مـن المؤسسـات الماليـة التـي تقـدّم منتجـات وخدمـات ماليـة متوافقـة مـع الشريعـة الإسلاميـة. ويمكـن تصنيـف هـذه المؤسسـات بشـكل عـام إلى ثلاث فئـات رئيسـية: مؤسسـات المصرفيـة الإسلاميـة، والتكافـل، إضافـةً إلى مؤسسـات ماليـة إسلاميـة أخـرى. وتشـمل مؤسسـات المصرفيـة الإسلاميـة البنـوك الإسلاميـة الكاملـة والنوافـذ الإسلاميـة التـي تديرهـا البنـوك التقليديـة. أمـا المؤسسـات الماليـة الإسلاميـة غير المصرفيـة، فتضـم شركات التكنولوجيـا الماليـة الإسلاميـة (Fintech)، ومؤسسـات التمويـل الأصغـر الإسلاميـة، وغيرهـا مـن الشركات الماليـة الإسلاميـة. ويوفّـر هـذا التصنيـف إطـاراً واضحًـا لدراسـة هيـكل صناعـة التمويـل الإسلامـي في نيجيريـا وتطورهـا.

١-٥ بنك المصرفية الإسلامية في نيجيريا

بحلول عام **٢٠٢٦**، كان لدى نيجيريا خمسة بنوك غير ربوية كاملة: بنك الجيز ، وبنك تاج، وبنك لوتس، والبنك البديل، وبنك سامت المحدود. وقد بدأ القطاع مع بنك الجيز ، أول بنك غير ربوي كامل في البلاد، الذي بدأ عملياته عام **٢٠١٢**، تلاه بنك تاج عام **٢٠١٩**، ثم بنك لوتس عام **٢٠٢١**. وفي عام **٢٠٢٣**، توسع القطاع مع تأسيس البنك البديل الذي تطوّر من عمليات المصرفية غير الربوية التابعة لبنك ستيرلينغ إلى بنك مستقل كامل. ومؤخراً، في عام **٢٠٢٤** تم تأسيس بنك سامت المحدود، وحصل على ترخيص البنك المركزي النيجيري (CBN) في فبراير **٢٠٢٥**، وبدأ عملياته في نوفمبر **٢٠٢٥**. تعمل هذه المؤسسات الخمسة بموجب إطار المصرفية غير الربوية الذي وضعه البنك المركزي النيجيري، وتقدّم خدمات مصرفية قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية. إلى جانب البنوك الكاملة، طوّرت نيجيريا أيضًا نوافذ مصرفية غير ربوية ضمن مؤسسات مالية تقليدية. وقد تم تحديد ثلاث نوافذ غير ربوية مرخّصة أو معتمدة في نيجيريا: وهي بنك ستاندبيك في عام **٢٠١١**، ثم حصل بنك صن ترست على الترخيص النهائي لإنشاء نافذة مصرفية إسلامية في **١٨** فبراير **٢٠١٩**، بينما وافق البنك المركزي النيجيري على إنشاء نافذة مصرفية مماثلة لبنك الصناعة في فبراير **٢٠٢٦**.

التسلسل الزمني لتطور الصيرفة الإسلامية



٢-٥ التكافل في نيجيريا

أصدرت الهيئة الوطنية للتأمين (NAICOM) إرشادات تشغيل التكافل في عام **٢٠١٣**، ومنحت الترخيص لأول مشغّلين كاملين في عام **٢٠١٦**. وبنهاية عام **٢٠٢٥**، كان هناك خمسة مشغّلين نشطين برأسمال إجمالي قدره **٣.٥ مليون دولار أمريكي** وأصول إجمالية تبلغ **٧١.٣ مليون دولار أمريكي**[٩]. ولا يزال السوق صغيرًا نسبياً مقارنة بصناعة التأمين النيجيرية وقطاع المصرفية غير الربوية، كما أنه لا يوجد مشغّل إعادة تكافل (Retakaful) مرخّص داخل نيجيريا؛ حيث يقوم المشغّلون بتحويل المخاطر إلى مزوّدي إعادة التكافل خارج البلاد. وبالتوازي مع ذلك، جددت اللجنة الوطنية للتأمين في نيجيريا (NAICOM) جهودها الهادفة إلى التوسع في خدمات التأمين التكافلي باعتباره أداة لتعزيز الشمول المالي.[١٠]

يتكوّن قطاع التكافل في نيجيريا من خمسة مشغّلين معتمدين من الهيئة الوطنية للتأمين (NAICOM)، وهم: هلال تكافل نيجيريا المحدودة (Cornerstone Takaful)، وشركة جيز للتأمين التكافلي، سلام تكافل للتأمين، وشركة نور للتكافل – نيجيريا، وشركة كراون تكافل للتأمين. تأسست : هلال تكافل نيجيريا المحدودة (Cornerstone Takaful)عام **٢٠١٠** وتقدّم خدمات التكافل العام والعائلي، أعقبتها جيز للتأمين التكافلي التي تأسست في عام **٢٠١٣** وتقدّم أيضًا خدمات التكافل العام والعائلي، تأسست كلٌّ من شركة سلام للتأمين التكافلي وشركة نور للتكافل المساهمة العامة عام **٢٠١٦**.وتقدّم شركة سلام للتأمين التكافلي منتجات مختارة من التكافل العائلي (الحياة) والعام (غير الحياة)، بما في ذلك منتجات التجزئة، هنالك أيضاً نور تكافل نيجيريا التي تأسست عام **٢٠١٦** وتقدّم خدمات التكافل العام والعائلي، أما شركة كراون للتأمين التكافلي، فقد تأسست عام **٢٠٢٢**، وتقدّم خدمات التكافل العام والتكافل العائلي. وبصورة عامة، تمثل هذه المؤسسات الخمس القطاع المعتمد للتكافل في نيجيريا، وتوفّر مجموعة من منتجات التكافل العائلي والعام.



٣-٥ مؤسسات مالية إسلامية أخرى

التكنولوجيا المالية الإسلامية

لا يزال قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية في نيجيريا قطاعًا ناشئًا، إلا أنه يشهد تنوعًا متزايدًا ضمن سوق الخدمات المالية غير القائمة على الفائدة في البلاد. وتُصنَّف شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية التي تم تحديدها إلى أربع فئات رئيسية وفقًا لطبيعة الخدمات التي تقدمها. وتُعد فئة التقنيات التمكينية الأكبر من حيث عدد الشركات، إذ تضم عشر شركات، وهي: واحد نيجيريا ، وكاوري وايز ، ستيكس دوت إن جي ، و بايهاك، كولو سكوير ، محفظة حلال – نيجيريا ، وميزان كور ، وهال كور، وأمانة ، وبركة سويت. وتأتي فئة التمويل الجماعي في المرتبة الثانية، حيث تضم خمس شركات، وهي: مؤسسة حلال فيست للاستثمار ، وموسك باي ، وإنريشر للتكنولوجيا المالية ، يحشُد، و باي سابيل، أما فئة المدفوعات، فتضم ثلاث شركات، وهي: زمزم باي ، وأوبن سبيس فاينانس ، و إيه باي ، المعروفة أيضًا باسم أميغي باي.في حين تتمثل الفئة الرابعة، وهي التمويل البديل، في شركة واحدة، وهي كرست إم إف بي ، المعروفة سابقًا باسم تانادي.

تقدم الشركات العاملة في مجال التقنيات التمكينية البنية التحتية التكنولوجية، وأدوات استكشاف المنتجات المالية، وأنظمة التشغيل الرقمية، وقنوات الوصول إلى الخدمات، وتشمل منصات الاستثمار الرقمي، والادخار، والتمويل التعاوني، والتمويل أما منصات التمويل الجماعي، فتشمل نماذج متنوعة، منها التمويل القائم على الاستثمار، والتمويل العقاري، والتمويل المجتمعي، والتمويل القائم على التبرعات، بما في ذلك جمع الصدقات والزكاة. وتؤدي خدمات المدفوعات دورًا مهمًا في دعم هذه الأنشطة، في حين لا يزال التمويل البديل قطاعًا محدود الحجم ومتخصصًا. وعلى الرغم من أن بعض الشركات تجمع بين أكثر من نشاط، فقد صُنفت كل شركة ضمن فئة رئيسية واحدة، بهدف تحقيق الوضوح في التحليل.

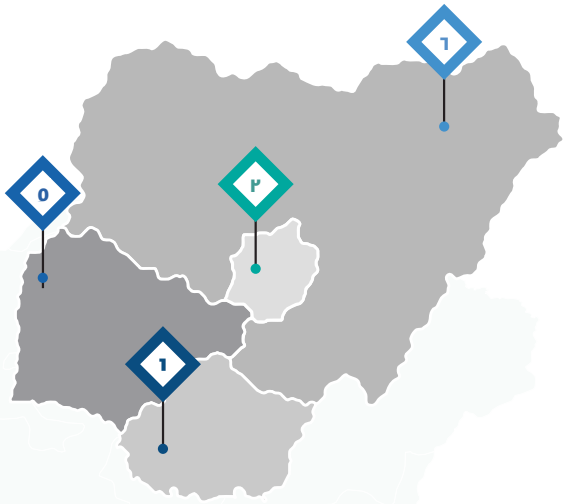


شركات التمويل الأصغر الإسلامية

شهد **قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في نيجيريا** تطورًا تدريجيًا منذ عام ٢٠١٦، حيث تم تحديد ١٤ مؤسسة تعمل حاليًا في هذا القطاع، تشمل ١٢ بنكًا مرخصًا للتمويل الأصغر غير القائم على الفائدة، وبنكًا واحدًا للتمويل الأصغر من فئة البنوك المحلية يقدم منتجات مالية خالية من الفائدة، بالإضافة إلى شركة تمويل واحدة غير قائمة على الفائدة.وتشمل بنوك التمويل الأصغر :البركة، يومسُك والائتمان الحلال ، وريّان، وميديف ، وكوانتُم ، مال اللاربوي ، وإيمنينس، وحية تراست، وإيثيكا ، ومحفوظ، وفريد ، و بنك البركة للتمويل الأصغر المحدود ، بينما تعمل شركة أمانة للتمويل اللاربوي باعتبارها الشركة الوحيدة المحددة في هذا القطاع. وتتوزع هذه المؤسسات جغرافيًا في نيجيريا، حيث تقع ٦ مؤسسات في المناطق الشمالية، ومؤسستان في إقليم العاصمة الاتحادية، و ٥ مؤسسات في المنطقة الجنوبية الغربية، ومؤسسة واحدة في المنطقة الجنوبية. كما حصلت مؤسسة كوانتُم ، وهي أحدث المؤسسات المنضمة إلى هذا القطاع، على الموافقة النهائية.يمتلك بنك البركة للتمويل الأصغر المحدود ترخيصاً مستقلاً كوحدة للتمويل الأصغر على مستوى الوحدة المصرفية، ، ويقدّم منتجات خالية من الفوائد الربوية وهو كيان مستقل ومختلف عن بنك البركة الواقع في ولاية كانو. وتشكل هذه البنوك القناة الرئيسة التي يصل من خلالها التمويل غير الربوي إلى المشروعات الصغيرة، والتجار، والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ورائدات الأعمال، والحرفيين، وذلك أساساً من خلال تسهيلات "المرابحة لرأس المال العامل"، و"الإجارة لتأجير الأصول"، و"القرض الحسن". ولا تُدرج هذه المؤسسات ضمن مجاميع المصرفية غير الربوية لدى البنك المركزي النيجيري (CBN).

التوزيع الجغرافي لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في نيجيريا*

المنطقة	عدد المؤسسات
المناطق الشمالية	٦
منطقة الجنوبية الغربية	٥
إقليم العاصمة الاتحادية	٢
المنطقة الجنوبية	١
الإجمالي	١٤



*تستند البيانات والمعلومات الواردة إلى أحدث ما كان متاحًا حتى سبتمبر ٢٠٢٦، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك.

مؤسسات إدارة الأصول الإسلامية في نيجيريا

يتطور سوق إدارة الأصول الإسلامية في نيجيريا حول قسمين متكاملين: القسم الأول يضم شركات استثمارية متخصصة في التمويل غير القائم على الفائدة والاستثمار المتوافق مع الشريعة، بينما يشمل القسم الثاني شركات إدارة الأصول التقليدية الذين أطلقوا صناديق حلال مخصصة أو تفويضات استثمارية متوافقة مع الشريعة.

المؤسسات الإسلامية المتخصصة : تركز المؤسسات الإسلامية المتخصصة في نيجيريا حصريًا أو بشكل رئيسي على أنشطة الاستثمار غير الربوي والمتوافق مع الشريعة. ويُنظر إلى شركة لوتس كابيتال المحدودة باعتبارها رائدة صناعة الاستثمار غير القائم على الفائدة الربوية في نيجيريا. تأسست عام **٢٠٠٤**، وهي مسجلة لدى هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC) كمدير صناديق، وتقدّم مجموعة من المنتجات الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة، بما في ذلك: صندوق لوتس للاستثمار الحلال، وصندوق لوتس للدخل الثابت الحلال، وصندوق المؤشرات المتداولة للأسهم الحلال (ETF). وتشمل المؤسسات المتخصصة الأخرى بُراق كابيتال المحدودة وآرثر كابيتال المحدودة، حيث تجمعان بين أنشطة إدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية في سوق الصكوك. وقد أُدرجت بُراق كابيتال ولوتس للخدمات المالية ضمن المستشارين الفنيين لإصدار الصكوك السيادية النيجيرية (السلسلة السابعة). كما تنشر آرثر كابيتال مؤشر سوق التمويل الإسلامي الذي يرصد تطور سوق التمويل الإسلامي في نيجيريا عبر الصكوك السيادية، والصكوك المؤسسية، والصكوك شبه الوطنية، والمصرفية غير الربوية، والأسهم المتوافقة مع الشريعة.

شركات إدارة الأصول التقليدية التي تقدم خدمات استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية : تتجه شركات إدارة الأصول التقليدية بصورة متزايدة إلى إضافة صناديق حلال مخصصة إلى مجموعة منتجاتهم الأوسع. وتشمل هذه المنتجات صنا ديق متوازنة، وأسهم، ودخل ثابت، ومتعددة الأصول، مصممة للامتثال لمبادئ الشريعة وجذب المستثمرين ذوي الدوافع الدينية، وكذلك المستثمرين الباحثين عن خيارات استثمارية أخلاقية أو مسؤولة اجتماعياً. ويساعد هذا التوسع على دمج الاستثمار الإسلامي في صناعة إدارة الأصول التقليدية في نيجيريا، رغم أن النمو المستقبلي سيعتمد على تعزيز الإفصاح، وتفعيل الحوكمة الشرعية، وتوسيع نطاق الأصول القابلة للاستثمار، وتحسين سيولة السوق.

شركة آرثر كابيتال المحدودة

شركة بُراق كابيتال المحدودة

شركة لوتس كابيتال المحدودة

شركة ون17 كابيتال المحدودة

شركة ماربل كابيتال المحدودة

شركة دي ناماز كابيتال المحدودة

شركة أسنت كابيتال المحدودة

شركة راسمال كابيتال المحدودة

٦. الاقتصاد الحلال

يتحوّل **اقتصاد الحلال في نيجيريا** من سوق خاص متجزئ إلى إطار وطني منظم للتنمية، إذ يتجاوز نطاقه مجرد اعتماد الأغذية ليشمل الأدوية ومستحضرات التجميل، السياحة المتوافقة مع الحلال، الأزياء المحتشمة، الإعلام والترفيه، التمويل الإسلامي، الخدمات اللوجستية، تيسير التجارة، تقييم المطابقة، الخدمات المهنية، وتطوير الصادرات.

قام كل من دار الحلال نيجيريا بالتعاون مع دينار ستاندارد (DinarStandard) بتقديم أول خط أساس كمي في أبريل **٢٠٢٣** من خلال تقرير "فرص وآفاق أسواق الحلال في نيجيريا". وقدّر التقرير حجم الإنفاق المحلي على منتجات وخدمات الحلال بنحو **١٠٧ مليارات دولار أمريكي** في عام **٢٠٢٢**، مع توقع وصوله إلى حوالي **١٨٠ مليار دولار أمريكي** بحلول عام **٢٠٢٧**، كما قدّر أن الصادرات الإضافية وإحلال الواردات يمكن أن تسهم بما يقارب **١.٤٩ مليار دولار أمريكي** في الناتج المحلي الإجمالي. وتم تحديد نيجيريا كثامن أكبر سوق حلال محلي عالميًا، وثاني أكبر سوق في إفريقيا بعد مصر، رغم أن حصتها من التجارة الدولية للحلال لا تزال محدودة."

في ٥ فبراير **٢٠٢٦**، أطلقت الحكومة الفيدرالية استراتيجية الاقتصاد الوطني للحلال في نيجيريا في القصر الرئاسي بأبوجا. وقد تم تطوير هذه الاستراتيجية بالتعاون مع شركة تطوير منتجات الحلال السعودية عقب اتفاق ثنائي في منتدى مكة للحلال في فبراير **٢٠٢٥**. وتستهدف الاستراتيجية تحقيق مساهمة تقارب **١.٥ مليار دولار أمريكي** في الناتج المحلي الإجمالي بحلول **٢٠٢٧**. وبحلول عام **٢٠٣٠**، تهدف إلى تحقيق نحو **٤.٩٩ مليار دولار أمريكي** من صادرات الأغذية الحلال، و **٣٩ مليون دولار أمريكي** من صادرات الأدوية ومستحضرات التجميل، و **١٢٥ مليون دولار أمريكي** من عائدات السياحة المتوافقة مع الحلال، إضافة إلى **٧.٥ مليارات دولار أمريكي** من أصول التمويل الإسلامي. وتشمل الاستراتيجية أيضاً محاور تتعلق بالحوكمة الشرعية، ومصداقية الشهادات، والبنية التحتية للجودة، وجاهزية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات اللوجستية، وتمويل القطاعات، والعلامة الوطنية.[٣]

تشمل منظومة المعايير والاعتماد وإجراءات التصديق والشهادات الخاصة بالاقتصاد الحلال في نيجيريا عدداً من المؤسسات والهيئات، من بينها: الهيئة النيجيرية للمواصفات (SON)، هيئة الاعتماد النيجيرية (NiNAS)، شركة دار الحلال للتصديق المحدودة، مبادرة تطوير التمييز بين الحلال والحرام (HDI)، ومؤسسة إتش بي إف (HPF).

٧. التحديات وآفاق تطوير التمويل اللاربوي في نيجيريا

٧-١ التحديات

الفئة	الوصف
مؤسسي	الاندماج في النظام النقدي: صعوبة دمج المؤسسات المالية غير القائمة على الفائدة في النظام النقدي الذي يعتمد بصورة أساسية على الفائدة.
مؤسسي	صعوبات في المعاملات بين البنوك، والمقاصة، وغيرها من التعاملات مع المؤسسات التقليدية ومؤسسات التمويل الأصغر.
مؤسسي	إدارة السيولة: محدودية توافر الأدوات المتوافقة مع الشريعة لإدارة فائض السيولة ونقصها.
مؤسسي	يمكن التعامل معها بشكل عام، لكن يجب أن تكون جميع المعاملات متوافقة مع متطلبات الشريعة.
رأس المال البشري	نقص الكوادر المتخصصة ذات المعرفة العميقة بالتمويل الإسلامي ومتطلبات الشريعة.
تشغيلي	مخاطر ناجمة عن ضعف الشفافية والمساءلة، والاحتيال، والحوكمة.

٢-٧ الآفاق

المجال	التفاصيل
الإطار التنظيمي	يُعتبر قانون المصارف والمؤسسات المالية الأخرى (BOFID) رقم (**٢٥**) لعام **١٩٩١** ؛ و قانون المصارف والمؤسسات المالية(BOFIA). لسنة **٢٠٢٠** .إلى جانب الإطار التنظيمي والرقابي لعام **٢٠٠٩** بمثابة "خطوة عملاقة" مكّنت من اعتماد أكثر سلاسة.
اهتمام المستثمرين	وقد أُشير إلى إطلاق بنك البركة للتمويل الأصغر بوصفه أحد المؤشرات الدالة على قوة إقبال المستثمرين النيجيريين على الاستثمار، وهو الاتجاه الذي انعكس لاحقًا في تجاوز طلبات الاكتتاب في إصدارات الصكوك السيادية حجمَ المعروض منها، فضلاً عن النمو المطرد في هذه الإصدارات.
تنمية رأس المال البشري	مذكرة تفاهم بين البنك المركزي النيجيري (CBN) وبنك نيجارا ماليزيا لتبادل الخبرات في الرقابة المصرفية، والسياسة النقدية، والتمويل الإسلامي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الأصغر؛ المشاركة في الاجتماع السادس عشر لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في الخرطوم، السودان؛ كما تم استضافة ورش عمل ودورات تدريبية محلية.
حجم السوق والطلب	وأظهرت أبحاث سابقة (غصاو وباوا، **١٩٩٣**) من المتوقع أن يقوم معظم المسلمين المستجيبين للإستبيان بنقل ودائعهم إلى بنك إسلامي بمجرد وجوده، لاعتبارات دينية.
المنظومة المؤسسية	بي إتش بي نيجيريا ش.م.ع.(Bank PHB Nigeria Plc)، الجهة المروّجة لكل من شركة جايز الدولية المساهمة العامة (Jaiz International Plc)، وشركة لوتس كابيتال المحدودة (Lotus Capital Limited)، إلى جانب الأكاديميين والمصرفيين ذوي الخبرة، تم تحديدهم بوصفهم من أبرز العوامل الرئيسية لتطوير الصيرفة الإسلامية في نيجيريا.[٢]

المراجـــع

١— البنك الدولي. (2026). نيجيريا. بيانات البنك الدولي على الرابط التالي:

https://data.worldbank.org/country/nigeria

٢— المصدر: عبد الله، إي. إس. (2010). الصيرفة الإسلامية في نيجيريا: القضايا والآفاق. نشرة البنك المركزي النيجيري (CBN Bullion) العدد رقم (34 2-) على الرابط التالي:

https://doi.org/10.33429/0331-7919.1210

٣— المصدر: هيئة الأوراق المالية والبورصات في نيجيريا. (أكتوبر 2022). تطوير سوق رأس المال الخالي من الفائدة: المسيرة حتى الآن.

٤— المصدر: البنك المركزي النيجيري. (2011). المبادئ التوجيهية لتنظيم ورقابة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية غير قائمة على الفائدة في نيجيريا. البنك المركزي النيجيري.

٥— المصدر: البنك المركزي النيجيري (2012). تقرير البنك المركزي النيجيري للنصف الأول من عام 2012.

٦— المصدر: هيئة الأوراق المالية والبورصات في نيجيريا. (2021). الخطة الرئيسية لسوق رأس المال النيجيري: استراتيجية الفترة 2021-2025. هيئة الأوراق المالية والبورصات في نيجيريا (SEC Nigeria).

٧— المصدر: عطا، أ. (2011). الإطار القانوني والتنظيمي للخدمات المصرفية الخالية من الفائدة في نيجيريا. نشرة البنك المركزي النيجيري (CBN Bullion) العدد رقم: (35-3).

٨— البنك المركزي النيجيري. (2011). المبادئ التوجيهية لتنظيم المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية غير القائمة على الفائدة والإشراف عليها في نيجيريا. البنك المركزي النيجيري.

٩— كلمة نائب محافظ البنك المركزي النيجيري (المسؤول عن استقرار النظام المالي) في المؤتمر الوطني الأول حول التمويل غير القائم على الفائدة الربوية والتنمية الاقتصادية في نيجيريا، أبوجا، 14 سبتمبر 2026، وفقاً لما ورد في التقارير. متاحة على الرابط التالي:

https://www.thestar.ng/nigerias-non-interest-banks-hit-n4-39trn-assets-n1-43trn-financing-cbn/

١٠— مجموعة آرثر. (أغسطس 2026). مؤشر آرثر لسوق التمويل الإسلامي (AIFM)، ص 6 و11.

١١— تقرير "دار الحلال نيجيريا" و"دينار ستاندرد" حول فرص وآفاق أسواق الحلال في نيجيريا لعام 2023.

١٢— المصدر: الحكومة الفيدرالية لنيجيريا، مكتب نائب الرئيس: إطلاق الاستراتيجية الوطنية لاقتصاد "الحلال"، 5 فبراير 2026؛ وثيقة الاستراتيجية الوطنية النيجيرية لـ "الحلال"، 2025.

الراعـي الداعـــم

NIFIAN



قَاعِدَة بَيَانَات صَالِح كَامِل لِلاقْتِصَاد الإِسْلَامِيِّ
Saleh Kamel Islamic Economy Database



للاقتصاد الإسلامي
ALBARAKA FORUM



Albarakaforum

database.albaraka.site